

نحو نظرية اقتصادية للمصرفية الإسلامية

د. محمد علي الفيرى

٢٧ محرم ١٤٢٧هـ

٢٦ فبراير ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو نظرية اقتصادية للمصرفية الإسلامية

د. محمد علي الفيرري

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم ... أما بعد :

يمكن القول - من غير جزم - إن أول صياغة لنموذج المصرف
الإسلامي كانت بقلم اقتصادي إسلامي من الباكستان هو
د. محمد عزيز نشرها في نحو سنة ١٩٥١م^(١).

لم تكن تلك أول دعوة لاجتثاث ربا البنوك من النظام الاقتصادي
في بلاد المسلمين في العصر الحديث إلا أن عزيز هذا قدم للمرة

1- أولا في مقال نشره سنة ١٩٥١م ثم في كتابه المختصر An outline of interest less Banking المنشور سنة ١٩٥٥م في الباكستان.

الأولى بديلاً عن البنك الربوي يكشف فهماً دقيقاً لعمل البنوك وإحاطة بالغة بالطريقة التي يجب أن يعمل من خلالها البديل الإسلامي المقترح. المصرف اللاربيوي في ظل ذلك التصور يجمع المدخـرات من الناس على أساس عقد المضاربة ثم يوفرها لأغراض التمويل والاستثمار على أساس عقد المضاربة أيضاً وهو ما أطلق عليه (Two Tier Mudaraba) ويحقق المصرف ربحه من الفرق بين الربح في المضاربة في جانب الأصول والربح في المضاربة في جانب الخصوم من ميزانية البنك .

ربما تكون هذه أول صياغة قابلة للتطبيق وقادرة على أن تنهض بوظيفة الوساطة المالية بغير طريقة الربا . ثم شهدت العقود التالية لذلك أبحاثاً ومؤلفات كثيرة من ثلثة من الاقتصاديين الإسلاميين. حاولت تطوير هذا النموذج وبيان محاسنه وآثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني .

لا شك أن تلك المساهمات العلمية من قبل الاقتصاديين الإسلاميين قد مهدت الطريق لولادة أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم ، مؤسسة صممت على شكل وهيكل البنوك كما نعرفها في النظام التقليدي، ولكنها ألزمت نفسها بالعمل ضمن نطاق المباح وتجنب المعاملات الربوية وتحولت المصرفية الإسلامية بهذا الإنجاز من بطون الكتب إلى واقع الحياة الاقتصادية .

على مدى ثلاثة عقود من الزمان ازداد عدد المصارف الإسلامية إلى المئات ونما حجم المعاملات المصرفية إلى البلايين وبلغ الانتشار الجغرافي للمصرفية الإسلامية العالم برمته أو كاد .

ولكن فيما عدا فترة المخاض لم يكن للاقتصاديين الإسلاميين دور مذكور في التأثير على مسار تطور المصرفية الإسلامية، بل تكاد مساهمتهم على مدى هذه العقود الزمنية تقتصر على تمجيد النموذج الأصلي للمصرف الإسلامي الذي وان كان هيا البنية

التحتية لانطلاق هذه المسيرة من الناحية الفكرية إلا إنه لم يجد سبيله إلى التطبيق. وما عدا ذلك فإن الاقتصاديين الإسلاميين كانوا بعيدين على نطاق التأثير على نمو المصرفية الإسلامية .

لقد رُسم طريق هذا النمو العظيم والزيادة الباهرة في حجم المعاملات المصرفية الإسلامية وتحددت معالمه من قبل فئتين من المتخصصين :

الفئة الأولى : هي فئة المصرفيين وبخاصة ذوي الاختصاص في

الهندسة المالية من مسلمين وغير مسلمين.

والفئة الثانية: هي فئة الفقهاء وعلماء الشريعة من أعضاء الهيئات

الشرعية والرقابة في البنوك الإسلامية .

أما الفئة الثانية أي الفقهاء فكان دورها "ترسيم الحدود" ان صح

التعبير، الحدود التي لا يمكن تخطيها في المعاملات المصرفية، أو

بعبارة أخرى تحديد الدائرة التي ما وقع ضمنها فهو مباح حلال وما

كان خارجها فهو ممنوع. والتي يمكن ان نسميها دائرة الجواز الشرعي .

فما كان على الفئة الأولى من خبراء الهندسة المالية بعد ذلك إلا تسخير قدراتهم الابتكارية لتحديد منطقة تقاطع دائرة الجواز الشرعي مع دائرة أخرى يمكن أن نسميها دائرة "الجواز المالي"، أو بعبارة أخرى البحث عن التصميمات المالية التي تكون مقبولة من الناحية الشرعية وفي نفس الوقت مقبولة من الناحية المالية. ومن المعلوم ان ليس كل مباح من الناحية الشرعية صالح لأغراض المصارف وليس كل معاملة صالحة من الناحية المالية مقبولة شرعاً. ومنطقة التقاطع المذكورة هي مرتع الاختراعات المالية في المصرفية الإسلامية ، منذ عهد المرابحة للأمر بالشراء حتى يومنا هذا الذي تشهد فيه منتجات التحوط الإسلامية . وأدوات إدارة المخاطر.

كان منهج التطور الذي سارت عليه المصرفية الإسلامية منذ ولادة أول مصرف إسلامي سنة ١٩٧٥م إلى يوم الناس هذا هو "منهج إيجاد البدائل".

انه منهج العمل على تصميم العقود والمعاملات المصرفية لكي تؤدي نفس النتيجة الاقتصادية التقليدية ولكن بطريقة مباح من الناحية الشرعية.

لقد كانت الوظيفة الأساسية للهيئات الشرعية في البنوك ولا زالت هي التأكد من أن ما يقوم به المصرف وما يقدمه من خدمات وما يتبناه من صيغ عقود ومنتجات يقع جميعاً ضمن نطاق المباح على القول الراجع عند أعضاء تلك الهيئات .

وكانت وظيفة المصرفيين ولا زالت هي التأكد من أن المنتجات المصرفية الإسلامية تستوفي المتطلبات الشرعية عند الحد الأدنى من التأثير على ديناميكية العمل المصرفي وأغراضه ومراميه وأهمها

ربحية المؤسسة المصرفية وقدرتها على تحقيق النمو والتنافسية في

أسواق تقليدية في الجملة.

ليس وصفي لهذا المنهج الذي سارت عليه المصرفية الإسلامية خلال

أكثر من ربع قرن من الزمن بهذه الطريقة أو رسمي لهذه الصورة

لواقع المصرفية الإسلامية انتقاداً لها أو انتقاداً من شأن القائمين

عليه أو خطأ من قيمة الانجازات العظيمة التي حققتها المصرفية

الإسلامية والجهود المشكورة لأعضاء الهيئات الشرعية وللمصرفيين

القائمين على تلك البنوك بل العكس من ذلك تماماً لقد أصبحت

المصرفية الإسلامية اليوم بلا منازع وجهاً مشرقاً للحضارة

الإسلامية المعاصرة .

ولكن الذي أريد أن أقول هو أن غياب الاقتصاديين الإسلاميين وقلة

اهتمامهم كالاقتصاديين بالعمل المصرفي الإسلامي كان له أثر

سلبي على المصرفية الإسلامية . وهي اليوم أحوج ما تكون إلى دور

يقوم به الاقتصاديون الإسلاميون، لأن المصرفية الإسلامية تتطور

وتنمو ويعظم أثرها ويزداد حجمها ولكن ذلك كله يحدث بدون
نظرية اقتصادية، نظرية قادرة على أن تحدد لنا دائرة أخرى هي
دائرة الجواز الاقتصادي .

سأحاول في هذه المحاضرة ان أفصل بقدر ما يسمح به المقام فيما
أتصور انه سبب ضالة حجم تأثير الاقتصاديين الإسلاميين على
مسار تطور المصرفية الإسلامية ثم أتطرق إلى ما أرى انه الدور
الصحيح والمجدي لهم .

أخرجت المصرفية الإسلامية إلى الناس في السنوات الأخيرة عدداً من
الابتكارات والمنتجات ربما يكون أهمها ما يسمى بمنتج التورق. وهي
فعلت ذلك بموافقة هيئاتها الشرعية. وهذه الهيئات سارت في
إجازتها للتورق على ما سار عليه جماهير علماء الإسلام منذ عهد
الصحابه رضوان الله عليهم من القول بجواز أن يشتري الرجل سلعة
بالأجل ثم يبيعها لغير بائعها الأول ليحصل على قيمتها النقدية،

وقد أنتجت الهندسة المالية صيغاً لمنتج التورق تحقق أعلى
مقتضيات ومتطلبات الكفاءة المصرفية .

الحديث عن التورق حديث ذو شجون ولا أريد أن يفتح باب الجدل
حوله إذ ليس هذا مربط الفرس فيما أريد أن أتحدث عنه اليوم .

ما أريد أن أقول هو أن "بوصلة" الاقتصاديين الإسلاميين، ومن
الحسن ان أكرر هذه العبارة فأقول: إن بوصلة الاقتصاديين
الإسلاميين لم تتقبل صيغة التورق ولذلك نجد أن أكثر هؤلاء
الاقتصاديين الإسلاميين وقف وقفة "مضريه" ان صح التعبير ضد
التورق. ولكن لم يكن لهذه الوقفة تأثير يذكر. لماذا؟ لأن
الاقتصاديين الإسلاميين بدلاً من استخدام أدوات التحليل
الاقتصادي لإثبات ان "البوصلة" غير مخطئة اتجه أكثرهم إلى
الاستدراك على الهيئات الشرعية بمحاولة إثبات أن الاشكال في
التورق انه غير جائز من الناحية الشرعية، وهي محاولات لم تنتهي
إلى نتيجة ذات بال.

كان يمكن للاقتصاديين الإسلاميين ان تتحقق مراميتهم وأن يثبتوا أن البوصلة الاقتصادية لديهم لم تخطئ لو أن اعتراضهم على التورق وأمثاله كان باستخدام سلاح المعرفة الاقتصادية، وهو الدور الذي اعتقد ان على الاقتصاديين الإسلاميين أن يمارسوه بل إنني أرى المصرفية الإسلامية أحوج ما تكون إليه اليوم.

بدون دور مؤثر للاقتصاديين الإسلاميين أخشى ان المصرفية الإسلامية تتطور وتتجه إلى مسارٍ ربما لا تحمد عاقبته.

التورق من المنتجات التي انتشرت واشتهرت وأصبح أمرها فاشياً فشواً عظيماً حتى عرف عنها الجميع . ولكن هناك عشرات المنتجات وبخاصة في مجال الاستثمار وإدارة المخاطر لا جدال في أنها واقعة ضمن دائرة الجواز الشرعي بحسب الرأي الراجح لدى أعضاء تلك الهيئات الشرعية، وهي قطعاً ضمن دائرة الجواز المالي ولكنها تحتاج إلى ان تنضبط ضمن نظرية اقتصادية للمصرفية الإسلامية، لقد سارت المصرفية الإسلامية على قاعدة الاكتفاء بكون ما تقوم به

يقع ضمن دائرة المباح ولكن هل يكفي هذا؟ وأريد هنا ان أدق ناقوس

الخطر .

إذا كانت وظيفة المصرف أن يختار ما يحقق أعلى الأرباح للمؤسسة

المالية وإذا كانت وظيفة الهيئة الشرعية أن تبين ما يجوز وما لا

يجوز فإننا نحتاج إلى شريك ثالث يبين لنا أي واحد من هذه

الأشياء المباحة يحقق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في مجال

المعاش . نحن أحوج ما نكون إلى بناء نظرية اقتصادية للمصرفية

الإسلامية .

النظرية عند الاقتصاديين غرضها التفسير (Explain) والتوقع

(Predict) .

التفسير يعني محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا يفعل الناس ما

يفعلون فنظرية سلوك المستهلك تحاول الإجابة عن السؤال لماذا

يشترى الناس كمية أقل من السلع عندما يرتفع سعرها.

وبهذا يحصل الفهم للظاهرة محل الدراسة ومتى حصل الفهم
أمكن تحقيق الغرض الثاني من النظرية وهو توقع ما سوف يحدث
في المستقبل. وهذا هو مربط الفرس .

إذا كان عندنا نظرية تقدم لنا أداة قادرة على توقع ما سوف يحدث
في المستقبل فإننا سنتمكن اليوم من اتخاذ القرارات الصحيحة التي
تؤدي إلى توجيه المسار بالطريقة التي تحقق لنا النفع وتقينا الضرر
والشرور كما ارتضى المجتمع لنفسه من تعريف للنفع والضرر.

جميع النظريات الاقتصادية هي بهذا الوصف بلا استثناء .

وكل ما يفعله الناس مما له علاقة بالمعاش يمكن أن يكون محلاً
لنظرية اقتصادية.

ولكن ما علاقة هذا بما نحن بصددده؟

لنا فيما حدث في الغرب عبرة وعظة ودرس مستفاد. لقد أدرك
الغربيون أن القوانين لا بد حتى تؤدي أغراض وأهداف النظام

الاقتصادي ان تنضبط بنظرية اقتصادية ولذلك كان من الجوانب التي عني بها الاقتصاديون الغربيون في التنظير في مجال المعاهدات التي تجري بين الناس والتي تمثل البنية القانونية للنشاط الاقتصادي وأسسوا لها فرعاً من علم الاقتصاد يسمى القانون والاقتصاد (Law & Economics) .

هذا الفرع من علم الاقتصاد يحتل اليوم مكاناً مؤثراً في الحياة العامة عند الغربيين ليس أدل عليه من وجود عشر مجلات علمية في هذا التخصص في الولايات المتحدة لوحدها وفوز بعض متخصصيه بجائزة نوبل في الاقتصاد وقد وصل التقدير والاحترام لهذا التخصص ان عين أحد أفراده عضواً في المحكمة العليا في الولايات المتحدة .

ما هو علم القانون والاقتصاد وكيف يمكن لنا أن نستفيد من معطياته ومنهجه لفتح الباب للانتفاع بعلم وحكمة الاقتصاديين الإسلاميين للتأثير الإيجابي على مسار تطور المصرفية الإسلامية.

ولد هذا العلم قبل نحو أربعين سنة وإن كان البعض يرجع بداياته
لأقدم من ذلك .

يقول رائد هذا التخصص بلا منازع وهو البروفسور ريتشارد بوزنر عن
أغراض علم القانون والاقتصاد:

Pointing out respects in which existing or
proposed laws have unintended or undesirable
consequences whether on economic efficiency
or on the distribution of income & wealth or
other values⁽¹⁾ .

"إن غرض علم القانون والاقتصاد أن يحلل القوانين القائمة وتلك
التي بصدد أن تصدر عن المشرع ليكشف آثارها على الكفاءة
الاقتصادية وعلى التوزيع العادل للدخل والثروة وعلى غير ذلك من
العناصر الاقتصادية، يحللها تحليلاً يكشف آثارها التي لا تكون
ظاهرة للمشرع عند سن القوانين" .

1 - Richard Posner: Values & Consequences: An Introduction to Economic Analysis of
Law.
Chicago, University of Chicago Law School.
Law & Economics Working Paper # 52, 1998, p3

ويقول أحد المتخصصين في هذا العلم عن أغراضه ومراميه :

غرض علم القانون والاقتصاد الإجابة عن السؤال: ما هو تأثير القوانين على سلوك الأفراد الخاضعين لها وهل يؤدي هذا التأثير على سلوكهم الفردي إلى مصلحة أم إلى مفسدة على مستوى المجتمع^(١) .

لقد أدرك الاقتصاديون الغربيون ان لديهم ما يقدمونه للمشرعين والقضاة مما هو أساسي ليس في فهم القوانين وقواعد الاستدلال فهم أقدر على ذلك ولكن في فهم الوعاء الذي تطبق فيه القوانين وآثارها البعيدة على مستوى المجتمع. ذلك ان منهج القانون فيه قدر كبير من الشكلية التي لا تمكن القاضي أو المشرع من فهم الظاهرة محل القانون لأن تركيزه يكون على دستورية القانون وصحة الاستدلال في ضوء القواعد التشريعية وسلامة التطبيق. أما الاقتصادي فإنه ينظر إلى نفس الظاهرة من منظور السلوك

1 - Louis Kaplan & Steven Sharell,
Laws & Economics in A. J. Auerbach & M. Feldstein
Handbook of Public Economics, 1999

وتأثيرها على الحوافز المحركة للناس في معاشهم وآثارها الكلية
على المجتمع باعتباره مجموع الأفراد الذين تنطبق عليهم
القوانين .

يمكن أن نقول أن علم القانون والاقتصاد هو علم المآلات الاقتصادية
للقوانين .

لقد كان للاقتصاديين في الولايات المتحدة تأثير بالغ الأهمية على
تطور القوانين والأحكام القضائية مستمد من أهمية العناية بالمآلات
الاقتصادية. ليس أكثر وضوحاً في هذا المجال من نجاح
الاقتصاديين في إدخال فكرة التكلفة الحدية وهي ركن من أركان
التحليل الاقتصادي في قواعد التحليل القانوني الأمر الذي كان
له بالغ الأثر في صياغة قوانين الملكية الفكرية كما نراها اليوم،
وتمخض عن فهم جديد للاحتكار تولد عنه تبرئة شركة
مايكروسوفت من تهمة الاحتكار لأن القضاء أدخل في قواعد تحقيق
مناط الأحكام مبادئ التحليل الاقتصادي.

وترتب على اعتبار المنظور الاقتصادي في النظر التشريعي مجموعة من القوانين التي لم تعد تكتفي بأن تكون ضمن دائرة القبول التشريعي بل تأخذ في اعتبارها تحقيق المصلحة الاجتماعية التي يكشفها التحليل الاقتصادي .

لم يكن النظر في المآلات أمراً منكراً عند أهل القانون في الغرب ولكن التعقيد الذي اكتنف الحياة المعاصرة وبخاصة في جوانبها الاقتصادية أبرز الحاجة إلى علم مستقل للمآلات . وهذا ما عني به الاقتصاديون الغربيون وأسسوا له هذا الفرع من المعرفة، فرع يطور القواعد النظرية التي يمكن من خلالها الاستفادة من معطيات التحليل الاقتصادي في الوصول إلى المآلات الاقتصادية للتشريعات والقوانين حتى يمكن أن تؤخذ هذه المآلات في اعتبار المشرع عند سن القوانين والقاضي عند الحكم بها .

ما أحوجنا اليوم إلى دور مشابه لذلك يقوم به الاقتصاديون الإسلاميون لتأسيس علم المآلات الاقتصادية، لتأسيس علم الفقه

والاقتصاد ليكون عوناً للفقهاء يكشف لهم ما غمض من مآلات
الأقوال فيما يتعلق بأحكام المعاملات في عالم بلغ فيه التعقيد
مبلغه حتى احتاجت جميع فروع المعرفة ان تنهل من بعضها البعض
وان يعين بعضها بعضاً.

ولكن كيف يستفيد الفقهاء من نتائج التحليل الاقتصادي:

ان الإشكال الذي تعاني منه المصرفية الإسلامية هو أن الترجيح
التطبيقي (وليس التشريعي) بين الصيغ وأنماط العقود يقوم به
المصرفيون. فعلى سبيل المثال نحن نعلم ان المضاربة جائزة وان
المشاركة جائزة وان التورق جائز لأنها تدخل جميعاً ضمن دائرة
الجواز الشرعي. ولكن حتى لو كانت سواء من ناحية الحلال
والحرام فإنها ربما لا تكون سواء في مآلاتها الاقتصادية على المجتمع
ككل.

ورب قائل ان الأمر أوضح من أن يحتاج إلى تنظير فالمشاركات هي
دائماً أفضل من البيوع والمداينات وهنا مكمّن الخطأ. ذلك أن الأمر

من التعقيد وان المتغيرات المؤثرة على النتائج النهائية هي من التفصيل بحيث يكون من السطحية الحكم على هذه الأمور بالطريقة الانطباعية.

لا بد من تأسيس علم للمآلات الاقتصادية يكون له قواعده المستمدة من التخصيص المتبادل ان صح التعبير بين أصول الفقه وأصول التحليل الاقتصادي .

ان الطريق الأكثر جدوى للاقتصاديين الإسلاميين للتأثير على مسار تطور المصرفية الإسلامية هو من خلال القيام بجهد علمي مشابه لما نجح الاقتصاديون الغربيون من القيام به والمساهمة من خلال ذلك في تطور القوانين لديهم وذلك بالتأثير على فهم القضاة والمشرعين للظاهرة محل النظر. أو بمعنى آخر استخدام أدوات التحليل الاقتصادي لاكتشاف المآلات الاقتصادية للأقوال المختلفة في المسائل بطريقة تفتح ذهن الفقيه للآثار الاجتماعية